

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرَّ رِضَالَهُ يُبَيِّنُ الْعِلْمَ وَيُكْرِمُ الْإِخْوَالَ
فَلَا تَنْتَبِذْ خَالِي خَيْرَ مَقْدَمِ الْخَاسِنِ أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ كَمَا
الاسْتِفْهَامُ يَخْتَصُّ بِمَنْ لِي مَبْتَدَأُ فَمَنْ مَبْتَدَأُ لِي خَيْرٌ وَبِمَجْدَادِ حَالٍ وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ
الْمَبْتَدَأِ عَلَى مَنْ لِي تَقْوِيلٌ فِي تَجْزِئِهِ

- وَخَوْعُنْدِي وَرَهْمِي وَطَرِي مَلِكِي فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ
- كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مَضْمُونٌ مَعَهُ بَعْدَ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ
- كَذَا إِذَا اسْتَوْجِبَ التَّصْدِيرَ كَانَ مِنْ عِلْمَتِهِ تَقْصِيرًا
- وَخَيْرُ الْمَحْضُورِ قَدِيمٌ أَبَدًا كَمَا لَنَا الْأَبْتَعُ أَحْمَدًا

أشار في هذه الآيات إلى القسم الثالث وهو وجوب تقديم الخبر فنذكر أنه
يجب في أربعة مواضع الأول أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مفعول لا تقديم الخبر
والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو عندك رجل وفي الدار امرأة فيجب تقديم الخبر
هنا فلا تقول رجل عندك ولا امرأة في الدار فاجمع الحاشية والعرب على منع ذلك
وإلى هذا أشار بقوله وخوعندي ورحم ولي وطري البيت فان كان للنكرة
مفعول جاز الأمران نحو رجل ظريف عندي وعندي رجل ظريف الثاني ان
يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو في الدار صاحبها فصاحبها
مبتدأ والخبر الموصول به راجع إلى الدار وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير
الخبر نحو صاحبها في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهذا مراد
المص بقوله كذا إذا عاد عليه مضمراً لبيت أي كذلك يجب تقديم الخبر إذا
عاد عليه مضمراً بالخبر به عنه وهو المبتدأ فكأنه قال يجب تقديم الخبر إذا
عاد عليه ضميراً من المبتدأ وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست
بصحيحة لأن الضمير في قولك في الدار صاحبها إنما هو عاد على جزء من الخبر

لا على الخبر

لا على الخبر فينبغي أن تقدر ومضافاً محذوف في قول المص عاد عليه المقدر كذا
إذا عاد على ملابسه ثم حذف المضاف الذي هو ملابس واقيم المضاف إليه وهو
الهامقاه فصار اللفظ كذا إذا عاد عليه مضمراً ومثل قولك في الدار
صاحبها قوله على القرة مثلها زيداً وقوله

- أَهَابُكَ جَلَالاً وَمَتَابُكَ قُدْرَةً • عَلَى رَكْنٍ عَلَى عَيْنٍ حَبِيبًا

فجيبها مبتدأ ومثل عين خبر مقدم ولا يجوز تأخيرها لأن الضمير الموصول بالمبتدأ
وهو صاعداً على عين وهو متصل بالخبر فلو قلت جيبها ملأ عين عاد الضمير
على متأخر لفظاً ورتبة وقد جرى اختلاف في جواز ضرب علامة زيداً مع أن الضمير
فيه عاد على متأخر لفظاً ورتبة ولا يجوز اختلاف فيما اعلم في منع صاحبها في الدار
لما الفرق بينهما وهو ظاهر فليسا مل والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل
به الضمير اشتركا في العامل في مسئلة ضرب علامة زيداً بخلاف مسئلة والدا
صاحبها فان العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير يختلف الثالث
ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله كذا إذا استوجب التصدير
نحو ابن زيد فزيد مبتدأ وابن خير مقدم ولا يجوز فلا تقول زيد ابن لانت
الاستفهام له صدر الكلام وكذلك ابن من علمته نصيراً فان خبر مقدم
ومن مبتدأ مؤخر وعلمته نصيراً صلة من الرابع ان يكون المبتدأ محصوراً نحو

- أَمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَمَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ وَمِثْلُهُ وَمَا لَنَا إِلَّا ابْنُ أَحْمَدَ
- وَحَدِي وَمَا لَيْفَ حَائِرٌ كَيْفًا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكَ كَيْفًا
- وَفِي جَوَابِ كَيْفٍ زَيْدٌ فَإِنَّهُ فَرِيدٌ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ يَعْرِفُ

يجذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازاً أو وجوباً فذكر في هذين
البيتين حذف جوازاً فحذف الخبر ان يقال من عندك كما تقول زيد